



جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي-
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

شعبة علوم الإعلام والاتصال
تخصص علوم الإعلام والاتصال
المدة: 1سا و 30 دقيقة

تاريخ الامتحان: 2025/05/11

قسم العلوم الإنسانية
المستوى ثانية ليسانس

الموسم الجامعي 2025/2024

الاجابة النموذجية لامتحان السداسي الرابع الدورة العادية في مقياس القضايا الدولية المعاصرة

إجابة السؤال الأول: 08 نقاط

- تراجع الأحادية القطبية وبرز بؤادر نظام متعدد أقطاب جديد: إن انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم وتفرداها في معالجة القضايا الدولية في إطار الهيمنة بالإضافة إلى جملة من العوامل الجيوسياسية أدت إلى بروز قوى منافسة توصف بالصاعدة لها دور أساسي في صناعة القرار على المستوى الدولي، وإعادة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الرئيسية في النظام الدولي، فلم تعد توجد دولة لوحدها تتمتع بتفوق في جميع عناصر القوة، الأمر الذي يؤدي إلى غياب قوة مهيمنة في النظام الدولي، والاتجاه نحو إعادة بناء نظام دولي جديد متعدد الأقطاب، يؤثر عليه كثرة الصراعات وبرز التكتلات الاقتصادية والسياسية. (2.5ن)

- الإرهاب ذريعة الدول العظمى للتدخل في الشؤون الداخلية للدول: دأبت الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة ومنذ عقود على إيجاد مناخ ملائم للاستثمار في الإرهاب، وجعله وسيلة وذريعة لشن الحروب وخلق الأزمات والتدخل في شؤون الدول ذات السيادة، خاصة بعد هجمات 11 من سبتمبر عام 2001 وذلك بهدف تحقيق أطماعها ومصالح حلفائها. (2.5ن)

- الإعلام والقضية الفلسطينية حرب أخرى خسرها العرب والفلسطينيون: اتاح امتلاك الصهاينة لوسائل ومؤسسات الإعلام العالمية التعامل مع الجماهير بعقلية القطيع المنقاد، من خلال التحكم في مصادر المعلومة والخبر وقراءاته، وكان الإعلام سببا رئيسا في تعاطف العالم عموما والغرب خصوصا مع الكيان المحتل للأراضي الفلسطينية، وعدم تحرك "الضمير الإنساني العالمي" نتيجة لحقن عقول الأفراد وعلى مدار سنوات بمضامين مشوهة وحقائق مزيفة تتلاعب بمشاعرهم وتحدد طرق تفكيرهم. (03ن)

إجابة السؤال الثاني: الإجابة لا بد أن تحتوي على العناصر التالية 08 نقاط

- مقدمة: (01ن)

- العرض: يجب أن تناقش فيه العناصر التالية:

- ✓ رؤية كامبل بينرمان منظم مؤتمر لندن 1905/1907، لمستقبل العالم الاسلامي عموما والعربي على وجه الخصوص، على اعتبار العالم الاسلامي والعربي المهدد الوحيد لاستمرار هيمنة الفرد الأوربي، وإنشاء كيان فاصل (دولة الصهاينة) للجسم العربي، عرب أسيا عن عرب إفريقيا (فالتقى الهدف الغربي الصليبي مع المشروع الصهيوني). (1.5ن)
- ✓ اتفاق سايكس بيكو 1916 هو التجسيد لمخرجات اجتماع لندن، وتقسيم تركة الرجل المريض، وخلق الحدود السياسية تمهيدا لنشر وإشاعة النزاعات والنعرات، من خلال إيجاد وإذكاء عوامل التفرقة على أسس عرقية وطائفية. (1.5ن)

✓ ابقاء الوطن العربي تحت السيطرة والتبعية من خلال استعمار شعوبه، وتجهيلها ومنعها من امتلاك عناصر القوة والتحضر والنهوض بالاقتصاد في حال حصولها على استقلالها. (1.5ن)

✓ انعكست اتفاقية سايكس وبيكو على واقع الدول العربية من خلال كثرة الصراعات في الوطن العربية، مشاكل داخلية كالسودان، لبنان وليبيا على سبيل المثال لا الحصر، والمشاكل المتعلقة بالحدود الجغرافية (المغرب، الصحراء الغربية على سبيل المثال لا الحصر)، معاناة الدول العربية من التخلف، وضعف المنظومة التربوية، والتبعية للغرب، غياب الأمن الغذائي وغيرها. (1.5ن)

- خاتمة. (1ن)

إجابة السؤال الثاني: أهم مقومات الديمقراطية، (04ن) يمنح الطالب (1ن) لكل مقوم بالشرح.

✓ المشاركة الفعالة للمواطنين، في الحياة السياسية العامة: وتكون الديمقراطية أقوى عندما يخترط المواطنون في الحياة السياسية والنشاط الحزبي، ولا يتم احتكارها من طرف أفراد أو جماعات لها ولايات وانتماءات للسلطة، كما أن النظم السياسية والسلطة الحاكمة يمكن لها من خلال التعسف في استخدام الجهاز التنفيذي والقضائي في دفع الناس للعزوف عن النشاط السياسي، ويدفع باستمرار المواطنين لفقدان الثقة في الحياة السياسية، ويتجلى هذا في فترات الانتخابات والاستحقاقات السياسية، عندما يظهر جليا عزوف الناس عن المشاركة والاهتمام بهذه الأحداث وكأنها لا شيء بالنسبة لهم.

✓ التعددية السياسية: وتعني تعدد القوى والآراء السياسية وحقوقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في صناعة القرار السياسي، والتعددية هي وجود صوت أو أصوات أخرى مخالفة لصوت النظام الحاكم، والتعددية في المجتمعات المتحضرة تقوم على آلية الأحزاب السياسية بوصفها آلية مدنية تضمن التداول السلمي للسلطة وتبادل الأفكار والحوار

✓ الإقرار للأغلبية بالحكم وللأقلية بالمعارضة: إن المجتمعات الديمقراطية تعترف للأغلبية بحقوقها في الحكم، وبالمقابل تعترف للأقلية بحق الأقلية في المعارضة والعمل السياسي، فمعارضة السلطة الحاكمة ظاهرة إيجابية (سليمة)، تدفع بالحكام دائما إلى مراقبة أفعالها ومدى خدمتها لمصالح العامة واحترامهم للقانون، وهذا يمنع الاستفراد بالحكم والاستبداد به.

✓ التداول السلمي على السلطة: المقصود بها التعاقب الدوري على لحكام، والسلطة هي اختصاص يتم ممارسته من قبل الحاكم بتفويض من الناخبين وفق أحكام الدستور، يتم تداول السلطة وفق أحكام الدستور والقوانين سارية المفعول.

✓ المساواة أمام القانون وسيادة القانون: وتعني بالمساواة تمتع الأفراد داخل أي جماعة أو مجتمع بجملة من الحقوق والواجبات بغض النظر عن العرق والانتماء الديني، أو الجنس أو المكانة الاجتماعية، أو الموقع السياسي، بحيث يخضع الجميع للقانون، حكاما ومحكومين على حد سواء.

✓ الفصل بين السلطات واستقلال القضاء: إن تحقيق الفصل المتوازن بين سلطات النظام السياسي الثلاث؛ تشريعية، تنفيذية وقضائية، وتفعيل الرقابة المتبادلة بينها، واحترام كل منها للاختصاصات الوظيفية المنوطة بها، ووسيلة للحفاظ على الديمقراطية، وإطار لضمان استمرارها، وحتى لا تهيمن سلطة على باقي السلطات، الأمر الذي يؤدي إلى استبداد هذه السلطة على السلطات الأخرى، ولا يمكن الحديث عن المراقبة في غياب استقلالية جهاز القضاء عن السلطة التنفيذية بشكل خاص.